

الْأَدْبُرُ الْكَافِفُ

بِقَلْمَنْ

بِكَرْ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ

بَارِزُ الْعِصَاضَةُ
للشِّرْ وَالْقَوْزِيَّةِ

© دار العاصمة للنشر والتوزيع، ١٤١٦هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

أبو زيد، بكر بن عبد الله.

أدب الهاتف

٤٠ ص ٢١ × ١٤ سم

ردمك: ٤٥ - ٧٤٩ - ٩٩٦٠ - ٢

١- الأخلاق الإسلامية

٢١٢ ديوبي

١- العنوان

١٦ / ٠٣٠٢

رقم الإيداع: ١٦ / ٠٣٠٢
ردمك: ٤٥ - ٧٤٩ - ٩٩٦٠ - ٢

حقوق الطبع لكل مسلم

الطبعة الثانية

١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م

مزیدة ومنقحة

والرائع

المملكة العربية السعودية

الرياض - ص ٤٥٠٧ - البريد ١١٥٥١

هاتف ٤٩١٥١٥٤ - ٤٩٣٣١٨ - فاكس ٤٩١٥١٥٤

الصحف والإخراج والرائع للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَكْبَرُ الْهِاتِفِ

بِقَلْمَنْ

بِكَهْرَبَنْ عَنْدَ الْهَلَلِ بُوزَنْدَهْ

دَارُ الْعَبَاشِيَّةِ
للتدبر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله، والصلوةُ والسلامُ على رسول الله، وعلى
صحابه ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين.

أما بعد: فإنَّ آدابَ الْهَاتِفِ الشَّرِعِيَّةَ، مُخَرَّجَةٌ فِيهَا عَلَى
آدابِ الزيارة، والاستئذان، والكلام، والحديث مع الآخرين،
في المقدار، والزمان، والمكان، وجنس الكلام، وصفته،
وجميعها معلومة، أو في حكم المعلومة، في نصوص الشرع
المطهر، وجميعها أيضاً تأتي في قائمة الفضائل، والمحاسن
التي دعا إليها الإسلام؛ لبناء حياة المسلم على الفضل
والفضيلة، والأخلاق العالية الكريمة، ثم جميعها مبني على
الرفق واللطف، والتآسي ببني هذه الشريعة المباركة العظيمة
بِسْمِ اللَّهِ، وقد ثبتَ عنه بِسْمِ اللَّهِ أَنَّهُ قال: «إِنَّ الرَّفِيقَ لَا يَكُونُ فِي شَيْءٍ
إِلَّا زَانَهُ، وَلَا وَيْنَعِ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا شَانَهُ».

وبيَّنَ أَيْضاً قُولُهُ بِسْمِ اللَّهِ: «مَنْ يُحْرِمُ الرَّفِيقَ يُحْرِمُ الْخَيْرَ كُلَّهُ».
رواهما مسلم.

وهي آداب مطلوبة من الطرفين: المُتَّصل، والمُتَّصل به، وإن كان بعضها في جانب المُتَّصل آكد؛ لأنَّه هو الطَّالِبُ، والطالِبُ قَرِيبٌ من السائل غالباً، فِي مَوْقِفِه ضَعْفٌ؛ فَيَجْبُرُهُ بِحُسْنِ الأَدْبِ.

وَمِنْ هُنَا صَارَ التَّحْلِي بِهَذِهِ الْأَدَابِ وَأَمْثَالِهَا عِمَارَةً للمدينة الفاضلة في الإسلام، مبنية على نشر الإخاء، والتَّوَادُّ، وحُسْنِ التَّعْامِلِ، وحفظ العهد، ورعاية الأمانة، وتنمية المصالح، ودرء المفاسد، فَحَقًا صارت هذه الأداب من مقاصد الإسلام.

وإليكَ بيانها واحداً إِثْرَ وَاحِدَ، وإن كانت في الجملة تختلف أحکامها باختلاف أحوال الناس، وأزمانهم، وأماكنهم وأقدارهم، وقدراتهم، واللبيب الموفق يُقدِّرُ الأمور في مجاريها الشرعية، ويلتمس العذر لِمَنْ فَانَّهُ شَيْءٌ مِنْهَا؛ إِذَ النَّاسُ لَيُسُوا على مرتبة واحدة في التَّعْقُلِ، والتعلُّمِ، والذوقِ، وحسن التصرف، والسعيد من إِذَا بُصِّرَ تبَصَّرَ، وَإِذَا ذُكِّرَ تَذَكَّرَ، وهذا سياق جملة صالحة منها، دعاني إلى تدوينها ثلاثة أمور:

* الأوَّلُ: لتكون تذكرة لي، ولمن شاء الله من إخوانِي.

* الثاني: التنبية على محذورين كثُر تأذى الناس من تعامل الآخرين بهما:

سكوت المتصل إذا رفعت «السماعة» حتى يتكلم المتصل به فما أن يعرف الصوت إلا ويضع المتصل السماعة، ويأتي توجيه التحذير منه، والنهي عنه، وأنه غاية في سوء الأدب.

وتسجيل المكالمات الهاتفية دون إذن المتكلّم وعلمه، وهذا تخوّن في الأمانة، وضمور في الحياة.

* والثالث: أن «الهاتف» - التلفون - «النداء» - البيجر - والهاتف الجوال: «الآلي»، أصبحت تكوئن دوراً مهماً في الحياة، فهي أهم وسائل الاتصال الشفوية، وأسرعها، وتعطي المتهاجرين فرصة الإيصال بلا عناء مكتبة، ونحوها، فكم فيها من توفير الجهد، والوقت، والمال، وتلبية المطلوب بأقصر وقت، ورفع مشقة الذهاب، والإياب، بل والسفر لأمور تقضى بواسطة الهاتف، فلله الحمد على نعمه.

لهذا صار حقيقةً بيان آداب استعماله شرعاً، فإلى بيانها:

□ صحة الرقم أولاً :

تَأْكِذُ أَوْلًا مِنْ صحة الرقم قبل الاتصال، حتى لاتقع في غلط، فتُؤْقِظَ نَائِمًا، أو تُزْرِعَ مَرِيضاً، أو تُشْغِلَ غَيْرَكَ عَبْثًا، فلا تتصل إلَّا بعد تَوْفِيرِ أمرين: رقم مكتوب أمام بصرك، أو متأكداً منه في ذاكرتك، ولا تضع إصبعك على رقم الهاتف إلَّا وَتَتَبَعِهُ الْبَصَرُ، فَإِنْ حَصَلَ خَطَاً، فَتَطَافَّ بِالاعتذار، وَقُلْ: «مَغْدِرَةً».

ويا أيها المتصل بك، لا تَتَفَعَّلْ حِينَما يحصل شيء من ذلك فَتَحَمَّلهُ، وَلَا تُعْنِفْ، وإن قُلْتَ له: «فضلاً: الرقم غلط» فإنَّه إن كان غالطاً حقيقة، فهو غير آثم، وقد أدخلت عليه السرور، ولا سبييل لك عليه شرعاً.

وإن كان مُتَعَمِّداً بالإيذاء، فقد نَفَذَهُ سَهْمُ اللطف، ولك الأجر، وعليه الوزر:

وَتَنَافَلَ عَنْ أُمُورِ إِنَّهُ لَمْ يَفْزِ بِالْحَمْدِ إلَّا مَنْ غَفَلَ

□ وقت الاتصال :

إذا كان لك حاجة في الاتصال فاذكر أن للناس أشغالاً

وحاجاتٍ، ولهم أوقات طعام، وأوقاتُ نوم وراحة، فهم والحال ما ذُكر، أولى بالعذر منك لضرورة أو حاجة.

ولهذا منحت الشريعة الشخص المزار، ومثله المتصل به: حق الاعذار، دون اللجوء إلى الكذب: فلان ليس في الدار، وهو فيها. قال الله تعالى: **﴿وَإِنْ قَبْلَ لَكُمْ أَزْجَعُوا فَأَرْجِعُوا هُوَ أَنْكَى لَكُمْ﴾**

[سورة النور، الآية: ٢٨].

فعليك تحري الوقت المناسب، مراعياً ظروف العمل، وارتباطات أخيك، وما عليه من واجبات ومسؤوليات، ومراعياً ما لدى أهل البيت من أوقات نوم، وراحة، وطعام.

وانظر كيف أمرت الشريعة، الأرقاء، والصغار، بالاستذان في ثلاثة أوقات: قبل صلاة الفجر، ووقت الظهيرة، وبعد صلاة العشاء، أما الأحرار البالغون فيجب عليهم الاستذان في كل الأوقات، كما في سورة النور [٥٨ - ٥٩].

ونهى ﷺ عن الطُّرُقِ ليلاً، أي قدوم المسافر إلى أهله ليلاً دون إعلامهم؛ حتى لا يقع الرجل من أهله على ما يكرهه من عدم نظافة، ولثلا يتَخَوَّهُمْ، ولثلا يزعجُهُمْ أيضاً.

والخلاصة: وظف حسن التعامل، مراعيًا الوقت المناسب، وإذا اعتذر منك إلى وقت آخر فا قبل بانشراح صدر.

وإذا قيل: انتظر، فانتظر، وأنت مُنَعَّم بالال، غير مُتَبَرِّم.

* وحُكْمُ مُرَاعَاةِ وقت الاتصال هذا، هو في غير الأماكن العامة المفتوحة على مدار ساعات الليل والنهار، كإدارة الفنادق، ودور التأجير للمسافرين، ومن في حكمهم.

وهذا مستفادٌ من الاستثناء في آية الاستذان: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَدْخُلُوا بِيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبَدِّلُونَ وَمَا تَكْثُرُونَ﴾ [سورة النور، الآية: ٢٩].

وهي البيوت التي يقصدها كلُّ من له حاجةٌ فيها، لا تختص بأحد دون أحد؛ لما فيها من المتعَ أي المنافع، كالنبيت ونحوه، في الفنادق، ونُزُل المسافرين.

□ دَقَّاتُ الاتِّصال:

التزم الاعتدال والوسط، بما يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ سَمَاعُ مُنْبَهٍ الهاتفي. ولا تُحَدِّدْ دَقَّاتُ الاتِّصال هُنَّا بِثَلَاثٍ لِلْحَدِيثِ المتفق

عليه أن النبي ﷺ قال: «إذا استأذن أحدكم ثلاثة فلم يؤذن له فلينصرف»؛ للحديث الآخر المبين لحكمة الاستئذان، أن رسول الله ﷺ قال: «إنما جعل الاستئذان من أجل البصر». رواه البخاري.

وهذه غير واردة في المهاتفة.

لكن احذر الإفراط والبالغة دفعاً لإيذاء المهاتف ومن حوله، وإزعاجهم. وهذا من أساليب الإنقاٰل، والعنف، ويفعل الظلمة المروّعين. والبلاء في هذا قديم، ومنه أن امرأة ذهبت إلى الإمام أحمد رحمه الله تعالى فدققت عليه الباب دقاً شديداً، فخرج وهو يقول: «هذا دق الشرط» مستنكرة لهذا.

وانظر إلى أدب الصحابة رضي الله عنهم مع النبي ﷺ إذ كانوا يفرعون أبواب النبي ﷺ بالأظافير. رواه البخاري في: «الأدب المفرد» والخطيب في: «جامعه»، وعنه القرطبي في: «تفسيره»: (٢١٧/١٢).

ومثله في عصرينا: المُنبَّه الكهربائي على أبواب البيوت، فلنستعمل بلطف لا بعنف وإطالة.

□ مُدَّةُ الاتصال :

ومقياسها: لـكُلّ مقامٍ مقاولٍ، ولـكُلّ مقايلٍ مقدارٌ، فاحذر الشرارة والإملال، والإطالة، والإنقال.

□ السَّلَامُ مِنَ المُتَّصِلِ بِدَابِيَّةٍ وَنَهَايَةٍ :

* المُتَّصِلُ هو القادرُ، فإذا رُفِعَت سماعةُ الهاتف فبادر بالتحية الإسلامية: «السلام عليكم» فهي شعار الإسلام، ومفتاح الأمان والسلام، وهي شرف لأمة محمد ﷺ. ويجب الجواب على سامعه.

وبهذا وردت السنة الشريفة؛ فعن ربيعى - رضى الله عنه - قال: أَخْبَرَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَامِرٍ، أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِ فَقَالَ: أَأَلْحُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِخَادِمِهِ: «اخْرُجْ إِلَى هَذَا فَعَلَمْنَاهُ الْاسْتِذَانَ، فَقُلْ لَهُ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَدْخُلُ»؟ فَسَمِعَهُ الرَّجُلُ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، أَدْخُلُ؟ فَأَذْنَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَدَخَلَ. رواه أبو داود.

فدلل على تقديم السلام، فليقدم المهايف السلام على الكلام، ولا يسكن حتى يكلمه المتصل به.

* ومما يُنهى عنه هنا: هجر هذه التحية الإسلامية المباركة، والعدول عنها إلى نحو: «صباح الخير. صباح النور».

* ومما يُنهى عنه هنا: المبادرة من المتهاقين بلفظ: «أَلَوْ» ولو أَفْتاك الناس وأَفْتوك، فهي لفظة مُولَدة، فرنسيَّةً المولد، يُبَاهَا اللسان العربي؛ وَقَدْ تقلَّصَ ظِلُّها.

وقد وُفِّقت الاتصالات السعودية، بمبادرة استعلامات «دليل الهاتف» بقولهم: السلام عليكم، فحصل في هذا نشر عظيم لهذا الأدب الإسلامي الكريم.

كَمَا وُفِّقَ بِهَا عَدَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ يُسَجِّلُونَ فِي هُوَاطِفِهِمْ رَسَائِلَ لِمَنْ يُهَاطِفُهُمْ.

جزى الله الجميع خيراً، والحمد لله رب العالمين.

* ومما يُنهى عنه هنا: سكوت المتصل إذا رُفِعَت «السماعة» حتى يتكلم المتصل به، وهذا فيه إخلال بالأدب منْ عِدَّةِ جهاتٍ لاتخفي.

منها: مخالفة السنة في بدء المستاذين، والقادم، بالسلام. ومنها: أَنَّ المتصل هو الطالب فعليه المبادرة بالسلام،

فالكلام طلباً أو استقبالاً.

ومنها: أن بعض من ضعف أدبهم، وضمر إحساسهم ولطفهم، يقصد الفحص والتعرف، هل أنت موجود، أم لا؟ فإذا رفعت السمعة، وقلت: نعم، عرف المراد فوضعها. وهذا التخصص من التخوين المرذول. قبح الله هذه الفعلة، وقبح فاعلها، وحسابهم على الله عز وجل.

* إذا أجبك صاحبُ الهاتف، وقال: من المتكلّم؟ فقل:

فلان الفلاني، أو بما يُعرفُ شخصك عنده.

واحذر الجواب بما فيه تعمية مثل: أنا. أنا صديقه. أنا جاره. وهكذا.

عن جابر رضي الله عنه قال: استأذنت على النبي ﷺ فقال: «من هذا؟» فقلت: أنا، فقال النبي ﷺ: «أنا أنا». رواه مسلم، وأبو داود، وزاد: كأنه كرهه.

ومن التعريف المُتهم ما تسرّب إلى قلب الجزيرة العربية من الآفاقين، إذا قيل له: من المتكلّم؟ قال: أبو فلان، فما عرفنا هذا من طريقة السلف، أنهما يعرّفون الناس على

ذواتهم بالكتني، وإنما يكون التعريف بجر النسِب: فلان الفلاني.

وكانوا يكتنون لِيَدُعُوكُم الطالبُ بها.

هذا ما لم يشتهر الشخص بالكتنيّة، حتى قامت مقام الاسم، ومنها في الصحابة رضي الله عنهم، أبو بكر، أبو ذرٌ، أم هانىء، رضي الله عنهم.

* واحدٌ أن تقع في طبع من يُحجم عن الإخبار باسمِه، إذا لم يجد الشخص المراد، ففي هذا نقصٌ في الأدب، واستصغر لآخرين، وإشغال لبال أهل الدار، ومن أنت ياعظيم القدر في نفسِه؟

□ ختُّم المهاتفة بالسلام:

كما بدأت المهاتفة بتحية الإسلام، فاختتمها كذلك بشعار الإسلام: «السلام» فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا انتهى أحدُكم إلى المجلس فليسلم، فإذا أراد أن يقوم، فليسلِّم، فليست الأولى بأحق من الآخرة». رواه أبو داود.

□ خَفْضُ الصَّوْتِ :

الزَّمِ الأَدْبُ العام في المحادثة والكلام: «خَفْضُ الصَّوْتِ» فليكن صوتك في الهاتف منخفضاً، مسموعاً، متوسط الأداء، لا مُزِّعجاً، ولا مُخَافِتاً.

وفي هذا أَدْبُ جَمْ مع والديك، ومن في درجتهما في القدر والمكانة، ومع ذي الشأن، ومع من هو دونك في السن أو القدر، تدخل عليه السرور، وأن له عندك منزلة، فتكسب الأصدقاء والمحبين.

ولذا فاحذر، رفع الصوت عن مقدار الحاجة، واحذر المخاففة، فكل منها إخلال بما أَدْبَكَ الله - سبحانه - به، في قوله تعالى في وصية لقمان لابنه: **«وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ»** [سورة لقمان، الآية: ١٩]، وكم فيه من دلالة على ما لا ينبعي، ومنه قلة احترامك لمن تتحدَّثُ إِلَيْهِ، وكم كانت طريقة بعضهم في المكالمات سبباً للحرمان من المطلوب أو من خير كثير.

* واحذر طريقة النفاخين الهُزَلاءِ، الذين يُثْبِتون

شخصياتهم من خلال الهاتف بنغمات تعااظم بغية هم
يعرفونها.

□ الهاتف والمرأة :

وإن كان أحد المُهاتفين امرأة، فلتحذر الخضوع بالقول؛ فإن الله سبحانه نهى نساء نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمهات المؤمنين رضي الله عنهن اللاتي لا يطمع فيهن طامع، وهن في عهد النبوة، وحياة الصحابة رضي الله عنهم، نهان عن أن يخضعن بالقول، فقال تعالى: ﴿وَلَا تَخْضُعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعُ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٣٢]. فكيف بمن سواهن، إن نهيهن عن الخضوع في القول من باب أولى. فاتقين الله يأنسء المؤمنين، لاتخضعن بالقول، وقلن قولًا معروفاً في الخير، أي: بلا ترخيص ولا تمطيط، فلا تخاطب المرأة الأجنبية كما تخاطب زوجها.

* ولتحذر المرأة الاسترسال في الكلام مع الرجال الأجانب عنها، بل ومع محارمهما، بما تنكره الشريعة، وتآباء النفوس، ويُحدث في نفس السامع علاقة.

* ولتحذر رفع الصوت عن المعتاد، وتُمطيط الكلام،

وَتَحْسِينَهُ وَتَلْيِينَهُ، وَتَرْخِيمَهُ، وَتَرْقِيقَهُ، وَتَنْعِيمَهُ، بِالنِّبْرَةِ الْلَّيْنَةِ،
وَاللَّهْجَةِ الْخَاصِّيَّةِ.

* وإذا كان يَخْرُمُ عليها ذلك فيحرم على الرَّجُلِ سماعُ
صوتها بتلذذ، ولو كان صوتها بقراءة القرآن، وإذا شعرت
المرأة بذلك حَرْمًّا عليها الاستمرار في الكلام معه؛ لِمَا يَذْعُو
إِلَيْهِ مِنَ الْفِتْنَةِ.

وَهُنَا يَتَعَيَّنُ عَلَى: «الرَّجُلِ» الراعي لأهل بيته، أَنْ يُرْتِبُ
أموره على الستر والتَّصُونِ، وحفظ المحارم، فلَا تكون المرأة
هي أول من يبادر إلى إجابة الهاتف مع وجود أحد من
الرجال، ولا تجيب في حال غيابهم في كل حال من
الأحوال، بل حسبما يوجهها به ولبي أمرها بما يراه حَسَبَ
الأحوال، والمتضيّبات، وعليها السمع والطاعة في المعروف،
ورعاية الأصلح، وترك المُسَاقةِ.

□ إنزال الناس مثازلهم:

رَاعِي الأدب في المهاتفة حَسَبَ مَقَامِ المُتَكَلِّمِ معك،
ومنزلته، في السنّ، والقدر، والقرابة، وذي الشأن، لاسيما

العالم العامل.

عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال:
«أنزلوا الناس منازلهم» رواه أبو داود.

وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ليس مِنَّا مَنْ لَمْ يُؤْفَرْ كَبِيرَنَا، وَيَرْحَمْ صَغِيرَنَا، وَيَعْرِفْ
لَعْلَمَنَا حَقَّهُ». رواه أحمد.

ورأسُ الأمرِ: «الإِسْلَامُ»، والناسُ فيه رتبٌ ومنازلُ،
حسب الطاعة، والمعصية، والبدعة المغلظة، والخفيفة.

أما الْكُفَّارُ فلهم معاملة تخصهم، بالتحية، ومقدار
الكلام، وما إلى ذلك.

وبالجملة، فلتتصاحبك عزة المسلم من غير كبراء أو
تفير أو هضم حق شرعى معتبر.

* إذا كلمك صاحبك، فوجدت حفاوته أَقْلَ من
المعتاد، فلا يؤثر ذلك عليك فتَجْفُوهُ، والتمس له في
نفسك العذر، فلعلَّ لديه اهتماماتٌ أخرى هي أَهمُ، أو ما
غير مزاجه، وكَدَرْ صفو حياته، فعليك بحسن الظن - رعاك الله -

وإن تكونَ لديك بالقرائن لا بالوساوس، أنها جفوة
لأجلك؛ فكن خفيف الظل - رعاك الله - ثانية.

* من الأدب أن لا تتصل بشخص وأنست في دارك في
وسط من اختلاط الأصوات، وضجيج الأولاد، فعليك
بالتصرف، وحفظ العورات، وإظهار المكرمات، ولا تحملك
الألفة على التبدل.

* ولا تحملك الألفة - أيضاً - ومئانة الصحبة، على
القهقهة، والإسفاف، والتبدل، فإنه يحررك إلى استمرائه مع
الآخرين، فيصير طبعاً لك تعرف به.

□ شغل الانتظار:

صار الناسُ في هذا على طرفي نقيض: فمنهم من يشغلُه
باللهِ، مِنْ غِنَاءِ، أو موسيقى ونحوهما، فهذا حرام لا نزاعَ فيه
معتبراً.

ومنهم من يشغل لحظات الانتظار بقرآن، أو ذكر، ونحو
ذلك. وإن ثُبَّل الهدف في هذا لا يسوغُه، لأن التحكُم في
الوقوف على رؤوس آيات القرآن الكريم، أو على المقطع

المناسب من الحديث، غير ممكناً، فيقع وقوفُ غير مرضيٍ شرعاً.

ولذا: فلا هذا ولا ذاك، ولبيق المفترض مع السماحة ساكتة، حتى يستأنف الحديث، وأي ضيير في هذا؟! ولا داعي للترف، والإيجاز، والتعتمد في مراعاة الشعور الذي يعود بما لا يجوز.

* من رعاية المصالح وحفظ الأمانة، أن تجعل لكل هاتف وظيفته، فلا تشغله هاتف المكتب - الذي تعمل فيه موظفاً - بشؤونك الخاصة، وتدير أمورك، هذا هو الأصل، وللناس في ذلك أحوال، ضابطها: رعاية الأصل.

□ استعمال هاتف غيرك :

اجتهد ما استطعت في ترك الاستعمال لهاتف غيرك، فإن الجائلك حاجة، فاحذر استعمال هاتفه إلا بعد التلطف بِاستئذانه، ولا تطلب الإذن من قليل ذات اليد، ولا من ضيق نفس؛ يأخذُ وهو متَّرم.

□ الهاتف وأهل الدار :

وإذا تأمّلت البقاء رأيتها

تشقى كما تششقى الرجال وسعده

سعيند، ذلك البيت الذي تحت قوامة راعٍ، عاقل، بصير،
غير فظٌ ولا غليظٌ، ولا صخاً، مُوفِّق بحسن التدبير، وضبط
الأهل من زوجة، ولد، ومن تحت رعايته، في ظلّ الشرع
المطهَّر.

وكان من تدبيره في الهاتف:

أن المرأة لا ترفع يد الهاتف، وفي الدار رجل من أهله.
 وأن الأهل محجوبون عن فضول الاتصال.

وقد لقّهم آداب الهاتف، ونشأ أولاده على ذلك فأصبح
لديهم من الأدب الموروث.

ومسكينٌ صاحبُ البيت «المسبوّه» هاتفه في الدار
مبشوّث، واقعٌ في كفٍ كُلٌّ لاقط من بنين، وبنات، وكبار،
وصغار، إذا دفَّ جرس الهاتف لقطه أكثر من واحد.

وإذا كُلِّمت المرأة المهاتف استرسلت معه كأنما تُهَايِفُ
والىَّهَا بَعْدَ غَيْبَةِ طَوِيلَةِ، فَيَاللَّهِ كَمْ يَقْعُ في الدارِ مِنْ شَرَارِ
فَاللَّهُمَّ لطْفَكَ وسْتَرْكَ يَا كَرِيمَ يَا رَحْمَنَ يَا رَحِيمَ. وَالْمُوْفَقُ مِنْ إِذَا
ذُكِّرَ تَذَكَّرَ، وَإِذَا بُصِّرَ تَبَصَّرَ.

□ الهاتف والمكتب :

نَظَرْتُ فِي تَعْلِيمَاتٍ — أَمْنَاءِ سَرِّ الْمَكَاتِبِ وَالْمَدَرَاءِ^(١) —
لَدَى إِدَارَةِ الْبَرَامِجِ التَّدْرِيَّيَّةِ، فَوُجِدَتْ فِيهَا تَعْلِيمَاتٍ طَوِيلَةٍ
الْمَشَوَّارِ، كَثِيرَةُ الْعِثَارِ، مَا لِيْلِيقٌ بِنَا عَرَبًا مُسْلِمِينَ، يُفْتَرُضُ
فِي مَسْؤُلِيَّنَا الْقَدوَّةِ لِلْمَسْؤُلِيَّنَ فِي الْعَالَمِ مِنَ التَّواضُّعِ، وَتَرْكِ
اتِّخَادِ الْحَاجِبِ، وَأَنْ يَكُونَ الْهَاتِفُ لَدَى الْمَسْؤُلِ مُبَاشِرًا.

هَذَا عَلَى وَجْهِ الْعُومِ، أَمَّا خَواصِ الْمَسْؤُلِيَّنَ فِي مَوْاقِعِ
عَامَّةٍ، فَلَا يَسْعُهُمْ إِلَّا أَنْ يَكُونُ الْهَاتِفُ بِوَاسِطَةِ حَتَّى يُصَفِّي
الْمَهْمَمَ مِنْهَا، فَيُمَكِّنُهُ مِنَ الاتِّصالِ، وَيَصْرُفُ الاتِّصالَاتِ
الْغُنَائِيَّةِ، أَوِ التِّي يُمْكِنُ أَنْ يُوجَّهَ أَصْحَابَهَا إِلَى جَهَةِ ثَانِيَّةٍ
لِإِنْهَاءِ مَطَالِبِهِمْ، دُونَ اللَّجوءِ إِلَى ذَلِكَ الْمَسْؤُلِ.

وَالْعَمَدَّةُ هُنَا: رِعَايَةُ الْأَصْلِحِ، وَكُلَّمَا ابْتَعَدَ الْمَسْؤُلُ عَنْ

(١) وهي المعبر عنها باللفظ المولَّدِ الحادث: (سُكْرِتِير).

إحاطة نفسه بهالة فهو أولى، وأسعد له وأنجح، وحري أن يُسَدِّدَ الله عمَلَه.

□ الهاتف والمستفتى:

جميلٌ طرِيقَةُ ذلك المستفتى الذي يتصل على المفتى، فائلاً:

«السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، لذى - أحسن الله إليك - سؤال، هو...» وبعد نهاية المكالمة، يقول: «جزاكم الله خيراً، وأثابكم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

طريقة مُؤَدِّبةٌ، مختصرةٌ، خاليةٌ من تطويل التحايا بلا طائل، وتعطي الفرصة لسائل آخر.

* لكن مَاذا هُنا من المحاذير، ومَاذا هُنا مِمَّا يقعُ مِنَ الأَذَايَا: الأسئلة المفتعلة لاختبار فقه المفتى، فَقَدْ يكون المستفتى، بحث المسألة، وحضرَ الجواب، ثم يأخذ في التَّعْنِتِ، والمُحاجَجَة؛ ليُظْهِرَ عَجْزَ المفتى، وهذا يفعله بعض الذين شُبِّعت أرواحُهم بالتنفير من العلماء، والواقع فيهم.

ومن طرائقهم أيضاً: الأسئلة المفتعلة لمعرفة انتفاء

المفتى، فَيَعْمَدُونَ بعْضَ الشَّبَابِ الْمُتَدِينَ الْمُغَرَّرِ بِهِمْ لِسُؤالِ
الْمُفْتَى عَنْ مَوْضِعٍ كَذَا؛ لِيُبَثِّوا لَهُ أَنَّهُ صَاحِبُ بَدْعَةٍ، عَلَى
مُشَرِّبِهِمْ الْمُؤْغِلِ فِي الْغُلُوْقِ، وَإِيجادِ الْفَجُوهَ السُّحْقِيَّةَ بَيْنَ
الْعُلَمَاءِ وَشَبَابِ الْأُمَّةِ.

وَمِنْ طَرِيقِهِمْ: إِثْبَاتِ اضْطِرَابِ الْمُفْتَينِ.

وَمِنْ الْمَهَافِفِ الْمُؤْذِيَّةِ مِنْ بَعْضِ الْمُسْتَقْتَبِينَ: سُؤالُ أَكْثَرِ
مِنْ وَاحِدٍ، طَلَّبًا لِلتَّرْخُصِ.

وَالْإِزْعَاجُ فِي أَوْقَاتٍ غَيْرِ مُنَاسِبَةٍ لِلْاتِصالِ، وَتَطْوِيلُ
السُّؤالِ بِلا طَائِلِ.

وَالاتِصالُ عَلَى الْمُفْتَى، عَلَى غَيْرِ هَاتِفِ الْفَتْوَى
الْمَخْصُصِ لَهَا.

وَتَسْجِيلُ الْمَهَافِفِ، وَنَسْرُهَا بِدُونِ إِذْنِ الْمُفْتَى فِيهِمَا، وَهَذَا
التَّصْرُفُ خِيَانَةٌ، يَأْتِي بِيَانُهَا.

□ تَغْرِيبُ لُغَةِ الْهَاتِفِ :

اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ مِنْ شَعَائِرِ إِلْسَامٍ، وَالْتَّكَلُّمُ بِهَا حَفْظُ
لِشَعَائِرِ إِلْسَامٍ؛ فَيَجِبُ حَفْظُ هَذِهِ الشِّعِيرَةِ، وَكَفُ الدُّخُولَاتِ

عليها، ولذا فاحذر تلك الألفاظ المُولَدة، التي يأبها اللسان العربي أشدَّ الإباء، والشريعة ناهيَةٌ عما يُفْسِدُ لِسان العرب، وعن التعلق بلغة الكافريين، والأعجميين، وَخَلْطُها بِلغة الضَّادِ، لِسان المسلمين، وإليك بضعة أَلفاظ في حضارة العرب، وفيها غناءً عَمَّا يُقابِلُها في حضارة الغرب، والعجم:

اللفظ الأَعجمي	اللفظ العربي
التلفون	الهاتف، أو: المَسَرَّة
البيجر	النداء
فاكس	رَاسِل ^(١) ، أو: لَاقِط ^(٢) ، أو: فَقْس ^(٣)
جهاز التَّصْنُّت	جهاز التَّصْنُّت
لا بِلْفَظٍ: ألو، هلو	ابداً بِلْفَظٍ: السَّلَامُ عَلَيْكُم

□ الهَاتِفُ الْمُنْعِشُ :

هو الذي تَصِلُّ فيه الرَّحْمَ، لاسيما من قطعك، وتسقي به

(١) هكذا أرأه. (٢) وهذا تعريفه من الشيخ: حمد الجاسر.

(٣) تعرِيب مجمع اللغة، وهو من مادة: فَقْسٌ، يُقال: فَقْسَتِ البَيْضَةُ، إِذَا خَرَجَ مِنْهَا الْفَرْخُ.

شجرة الإخاء بينك وبين من شاء الله ممن تعرفه من المسلمين، في التهاني الشرعية، والبشرة بالخير، وقضاء حوائج إخوانك.

وفي السلام على المريض، والدعاء له، والسؤال عن حاله بلا إملال، واحذر سؤال المريض مفصلاً عن مرضه. وفي مواساة مصاب بقريب، أو مال، أو نحوه، فكم في المواساة من تسليمة المصاب.

ولاتحجب المهاتفة عن سنة نقل الخطى إلى هذه الفضائل، ولكن حيث تقصُّر بك الحال عن الزيارة.

وإذا كانت زيارة المريض والمصاب خفيفة، مقدرة بجلسة الخطيب بين الخطبين، فلتكن المكالمة الهاتفية كذلك. هذا هو الأصل، ومن يأنس بك فله حال لاتخفي.

□ المهاتفة المؤذية :

أذية المسلم حرام، وتحونه حرام، وهنك حرمانه حرام.

ومن هذه الآذى ما يقع في المهاتفة، ومنها:

(١) الخيانة المضاعفة:

لا يجوز لمسلم يَرْعَى الْأَمَانَةَ وَيُغْضِبُ الْخِيَانَةَ، أَنْ يسجّل كلام المتكلّم دون إذنه، وعلمه، مهما يكن نوع الكلام: دينياً، أو دنيوياً، كفتوى، أو مباحثة علمية، أو مالية، وما جرى مجرّى ذلك.

وقد ثبّت من حديث جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إِذَا حَدَّثَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فَالْتَّفَتَ فِيهِ أَمَانَةً» رواه أحمد، وأبو داود، والترمذى.

ومعنى: «التفت» أي: ظهر من حال المتكلّم بالقرائن: حَدَّرَهُ بِالْتَّفَاهَةِ يَمِينًا وَشَمَالًا، أَنْ لَا يسمع حَدِيثَهُ أَحَدٌ^(١)، فتكون الكلمة التي حدّثك صاحبُك بها أمانةً أو دعك إِيَّاهَا، فإن حَدَّثَ بها غيره، فَقَدْ خالَفَ أَمْرَ اللَّهِ؛ إِذَا أَدَى الْأَمَانَةَ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهَا، فيكون من الظالمين، فيجب عليه كتمها؛ إِذْ التفاتَهُ بِمَنْزَلَةِ اسْتِكْتَامِهِ بِالنُّطُقِ، قَالُوا: وَهَذَا مِنْ جَوَامِعِ الْكَلْمِ؛ لِمَا فِي هَذَا الْلَّفْظِ الْوَجِيزِ مِنَ الْحَمْلِ عَلَى آدَابِ الْعَشْرَةِ، وَحَسْنِ الصَّحْبَةِ، وَكَتْمِ السَّرِّ، وَحَفْظِ الْوُدُّ، وَالتحذيرِ

(١) فيض القدير: للمناوي ٣٣٩/١

من النيمية بين الإخوان المؤدية للشنان ما لا يخفى.

جاء في «الإحياء» - للغزالى - : «إفشاء السرّ خيانةٌ وهو حرامٌ، إذا كان فيه إضرار».

وقال الماوردي: إظهار الرجل سرّ غيره، أقبح من إظهار سرّ نفسه؛ لأنَّه يبوء بإحدى وضمتيَن: الخيانة إنْ كان مؤتمناً، والنيمية، إنْ كان مستخبرًا، فاما الضرر فيما استويا فيه، أو تقاضلا، فكلاهما مذموم، وهو فيها معلوم.

وقال الراغب: السرُّ ضربان: أحدهما: ما يُلقي الإنسان من حديث يستكتم، وذلك إما لفظاً، كقولك لغيرك: اكتم ما أقول لك، وإما حالاً: وهو أنْ يتَحرَّى القائل حال انفراده، فيما يورده، أو خفض صوته، أو يخفيه عن مجاليسيه، وهو المراد في هذا الحديث. انتهى.

فإذا سجَّلت مكالمته دون إذنه وعلمه، فهذا مكر وخديعة، وخيانة للأمانة.

وإن نشرت هذه المكالمة للآخرين، فهي زيادةٌ في التَّخوُّن، وهتك الأمانة.

وإن فعلت فعلتك الثالثة: التصرف في نص المكالمة بتعليق، وتقديم، وتأخير، ونحو ذلك إدخالاً أو إخراجاً - دبلجة - فالآن ترتدي الخيانة مضاعفة، وتسقط على أم رأسك في: «أم الخبائث» غير مأسوف على خائن.

ولذا ضعف «التسجيل» عن حجية الإثبات والحكم قضاء إلى رتبة القرائن.

* والخلاصة: أن تسجيل المكالمة هاتفية، أو غير هاتفية، دون علم المتكلم وإذنه، فجور، وخيانة، وجرحة في العدالة ولا يفعلها إلا الضامرون في الدين، والخلق، والأدب، لاسيما إن تضاعفت كما ذكر. فاتقوا الله - عباد الله - ولا تخونوا أماناتكم، ولا تغدروا بأخوانكم.

(ب) جهاز التنصت:

بلغت التقنية الحديثة ومختبراتها مبلغاً، وصل في بعضها حد اللعب بكرامة الإنسان أو استغلاله في إهدارها.

ومنه: ما يقوم به فرد من الناس باستعمال جهاز التنصت، ونقل المكالمات، لاسيما غير المغطاة، ويقضى ساعات ليله

ونهاره في الفرجة على أحاديث الناس، وما يجري بينهم دون علم منهم، وهذا محرم لا يجوز، سواء عرف المتها洗脸ين، أم أحدهما، أم لم يعرفهما.

وقد ثبت من حديث ابن عباس - رضي الله عنهم - أن النبي ﷺ قال: «من استمع إلى حديث قومٍ وهم له كارهون صُبَّ في أذنيه الآنِكُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رواه البخاري في صحيحه، ونحوه في: «الأدب المفرد».

(ج) المعاكسة: كُنْتُ أَظُنُّهَا مَرْضَاً تَخْطَأُهُ الزَّمْنُ، وَإِذَا
بِالشَّكُورِ تَسْوَالَى مِنْ فَعَلَاتِ السُّفَهَاءِ، فِي تَبَّعِ مَحَارِمِ
الْمُسْلِمِينَ فِي عَقْرِ دُورِهِنْ، فَيَسْتَجِرُونَهُنَّ بِالْمُكَالَمَةِ،
وَالْمُعاكَسَةِ السَّافَلَةِ.

وَمِنَ السَّقَلَةِ مَنْ يَتَصَلُّ عَلَى الْبَيْوَتِ مُسْتَغْلًا غَيْبَةِ الرَّاعِي؛
لِيَتَخَذِّلَ فَرْصَةً عَلَّهُ يَجِدُ مَنْ يَسْتَدْرِجُهُ إِلَى سَفَالَتِهِ. وَهَذَا نُوعٌ
مِنَ الْخُلُوَّ، أَوْ سَبِيلٍ إِلَيْهَا، وَقَدْ قَالَ ﷺ: فِيمَا رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ
وَمُسْلِمٌ: «إِيَّاكُمْ وَالدُّخُولُ عَلَى النِّسَاءِ» أَيْ: الْأَجْنبِيَّاتِ عَنْكُمْ.
فَهَذَا وَأَيْمُونُ اللَّهِ، حَرَامٌ، حَرَامٌ، وَإِثْمٌ وَجْنَاحٌ، وَفَاعِلُهُ حَرِيٌّ

بالعقوبة، فيخشى عليه أن تنزل به عقوبة تلُوُّث وجه كرامته.

ومما ينسب للإمام الشافعي - رحمة الله تعالى - :

إِنَّ الرِّزْنَى دِينٌ فَإِنْ أَفْرَضْتَهُ

كَانَ الْوَفَا مِنْ أَهْلِ بَيْتِكَ فَاغْلِمِ

نعود بالله من العار، ومن خزي أهل النار.

وعلى رب الدار، أن يبذل الأسباب، ويوفر الضمانات
لحماية محارمه من العابثين، والسفهاء، ومن هذه الأسباب:

أن يكون «الهواتف» في مكان، لا تغيب عنه الرقابة
البيتية، مع منع تعدد أجهزة الهاتف في الدار، خاصةً في
غرف البنات، وأن ينظم الراعي مع أهل بيته، من يتولى الرد
على الهاتف، وأداب الرد، وعدم الاسترسال مع المتصل،
وهكذا مما لا يخفى على محبي العفة والكرامة.

(د) سعار الاتصال :

احذر فضول المهاتفة، حتى لا يصييك سعار الاتصال،
فكم من مصاب به، فمن حين يرفع رأسه من نومته، يُدْنِي

مُذَكَّرَةٍ^(١)) ولا كالطفل يلْتَقِمُ ثديَ أمه، فَيُشْغِلُ نفْسَهُ، وَغَيْرَهُ، عَبْرَ الْهَاتِفِ، مِنْ دَارٍ إِلَى دَارٍ، وَمِنْ مَكْتَبٍ إِلَى آخَرَ، يُرُوحُ عَنْ نَفْسِهِ وَيُلْقِي بِالْأَذْيَى عَلَى غَيْرِهِ.

وَلَيْسَ لَنَا مَعَ هُؤُلَاءِ حَدِيثٌ إِلَّا الدُّعَاءُ بِالْعَافِيَةِ، وَنَنْصَحُهُمْ بِالْمُعَالَجَةِ وَضَعْهُمْ مِنْ هَذَا الْفُضُولِ.

(و) هَاتِفُ الْإِزْهَابِ:

ثَبَّتَ فِي السُّنْنَةِ التَّرْهِيبُ مِنْ تَرْوِيعِ الْمُسْلِمِ، وَإِخْافَتِهِ، وَأَنَّ تَرْوِيعَهُ، وَإِخْافَتَهُ، مِنْ كُبَائِرِ الذُّنُوبِ، وَالظُّلُمِ الْعَظِيمِ، فَعِنْ رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَحْلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُرُوعَ مُسْلِمًا» رواهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَنَحْوُهُ عِنْدَ الطَّبَرَانِيِّ مِنْ حَدِيثِ النَّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَنَحْوُهُ أَيْضًا - لَدِيَ الْبَزَارِ، مِنْ حَدِيثِ أَبْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -

كَمَا ثَبَّتَ النَّهِيُّ عَنِ الإِشَارَةِ إِلَى الْمُسْلِمِ بِحَدِيدَةٍ؛ لِإِخْافَتِهِ، وَوَرَدَ النَّهِيُّ عَنِ النَّظَرِ الْمُخِيفِ إِلَيْهِ؛ لِتَرْوِيعِهِ، وَإِخْافَتِهِ، فَكَذَلِكَ الْمَهَاتِفُ الْمَرْهُبَةُ، فَكَمْ مِنْ قَلْبٍ نُكِثَّ فِيهِ

(١) وَهِيَ الْمَعْبُرُ عَنْهَا بِاللُّفْظِ الْمُوَلَّدِ الْحَادِثِ: (نُوَّة).

أدواء من: الغل، والحقد، والحسد، فتحولت آدميته إلى حياة سبئية، ضارية، وكلب عقور، فما أن يجد في نفسه على آخر أي وجد إلاً ويسلك أقدر السبيل؛ لإتصال الشر إليه، وتمني زواله، وزوال نعمته.

ومنه مسلك الإخافة والإرهاب الهاتفي، فيتصل الفاجر، من هاتف مجهول، متممصاً صوتاً مُستنكراً، فيذكر له من أنواع التروع، والإخافة، ما عسى أن يقض مضجعه، ويعثر عليه بأي سالب.

وهذا الكلب العقور، حري، أن يعاقبه الله في لحظته، ورب دغورة تسرى إليه بليل وهو عنها غافل، فتصيبه العقوبة في عقر داره.

نعود بالله من الظلم وعاقبته.

* ونصيحتي لك أيها المبتلى بهذا الفاجر، أن تكون رابط الجأش، ثابت الجنان، فلا تلقى لهذا الاتصال الإرهابي المفتعل أي بالي، وأنه كالآحلام الرديئة، والحلُّ من الشيطان، يخيف به العبد، وهذا من شياطين الإنس، فاستعد بالله من شرّه، وتوجه إلى الله - تعالى - بـالدعاء عليه بأن يتقمّم الله

منه، عليه من الله ما يستحق.

(هـ) الهاتف الوهمي:

في الجماعة^(١)، أفراد يحملون هم العظمة، ويجبون أن يُحمدوا بما لم يفعلوا. وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «المتشبع بما لم يُعطِ كَلَابِيسْ ثَوْبَنِ زُور».

ومن المهاتفين العرابة، من يُجري المهاتفة الوهمية، البعض ذوي القدر والمكانة، أو ذوي القدرة والجاه واليسار، أو يُسرّ إلى بعض خواصيه، أن يتصل به، على أنه ذاك الذي يُشار إليه، فترى المسكين يُوهم الحاضرين عنده، بالاهتمام بالبالغ، وبعض العبارات، والحركات لهذه المقامات، ليُبين للحضور أنه شخص مرموقٌ رفيع المستوى، كأنه يقول: «ها أنا ذا فاعروفوني».

وهو اتصالٌ وهميٌ مكذوبٌ.

وقد شاهدت وشاهدت غيري من ذلك عجباً.

(١) هذا هو اللفظ الجاري في لسان الشرع المطهر، أما لفظ: «المجتمع» و«الشعب» - في هذا المعنى - فغير مرضي لما بيته في: «المواضعة» و«المعجم المنامي».

والمهم أن يعرف أولئك أنهم عرّاة، وقلًّا أن تخفي
حالهم، فلا تسلك أية المسلمين سبيلهم.

وقد زاد الطين بلة، وجود: «النداء» – البىجر – فبعض
الناس لا تحسُّ أنه يحمل في جيده: «النداء»؛ لحسن تصريفه،
 فهو في حوزة عاقل، وإن نفعه ومصلحته لظاهرة، لكن
الشكوى من بعض «النفّاخين» فيما يُظہرُهُ من بعض
التصرفات والفعالات السخيفة، وسبحان واهب الفضائل.
وعلى رسلك أيها: «النفّاخ» فإن «النداء» لم يصل إلى عالمنا
الثالث الذي ليس بعده من رابع، إلاَّ بعدَ أن ابتدَلَ، وأكتسَبَ
اسمَ: «نَدَاءُ الْبَقَرِ» كما في: «البابان»؛ إذ يُعلَقُ في رقية البقرة
الحلوب، وعند إرادة حلتها يُضرِبُ لها النداء وهي في
المرعى، فتعود أدرجها؛ لتحلب.

* هذه جملةٌ من آداب استعمال الهاتف، على المسلم
التحلي بها، ومجموعةٌ من المنهي، والمحاذير، التي يجب
اجتنابها، وهي تدلُّ على غيرها مما لم يذكر، وأمامَ الأحكامُ
الفقهية الأخرى كإجراء العقود في هذه الاتصالات الحديثة،
فلها أحكام مفصلةٌ لدى عدد من فقهاء العصر، وقد قام

«مجمع الفقه الإسلامي الدولي»، بدراسة عدد منها، وأصدر
فيها القرارات الالزمة، وذلك في دورته السادسة بجدة.

والحمد لله رب العالمين

بكر أبو زيد

١٤١٦/٤ هـ

في

مدينة النبي ﷺ



الفهرس

٥	المقدمة
٧	آداب استعمال الهاتف شرعاً
٨	صحة الرقم أولاً
١٠	دقات الاتصال
١٢	مدة الاتصال
١٢	السلام من المتعلق بدأيَة ونهايَة
١٥	ختُم المُهاتَفَة بِالسلام
١٦	خفُض الصوت
١٧	الهاتف والمرأة
١٨	إنزال الناس منازلهم
٢٠	شغل الانتظار

٢١	استعمال هاتف غيرك
٢٢	الهاتف وأهل الدار
٢٣	الهاتف والمكتب
٢٤	الهاتف والمستفتي
٢٥	تغريب لغة الهاتف
٢٦	الهاتيف المُنْعِشُ
٢٧	المُهَايَةُ الْمُؤْذِيَةُ
٢٨	(أ) الخيانة المضاعفة
٣٠	(ب) جهاز التَّنَصُّت
٣١	(ج) المعاكسسة
٣٢	(د) سعاؤ الانصال
٣٣	(و) هاتيف الإرهاب
٣٥	(هـ) الهاتف الوهمي